

من الملك فيه اذا كان يميز واحتاج لدخوله للتعليم بالمسجد اي ولو
 شاعوا بحب قسمته فويلوا وسحبوا اخذوا الخبيثة ولا يصح الاعتكاف
 فيه على المعتد زوجه لثبوت طهارة الحرمه تخفف كسجدية او يلقوا بغيره
 فيها حقال والا قرب الي كلامه الاون وعليه فالاستغصاة كاقدمه
 ما لم يعلم اصله كما سجد المحدثه بمناهيها ثم قلت من ذلك ما سجد
 المحدثه كما حل بحجر لاق كسر العديمة فان وقعها غير صحيح كما هو صحيح
 به في باب الوقف لكونها في حرم العديمة العجوزي فلا يحرم ومن
 العجوزي لايح في غير فيه او ركبة دامة ثم فيه او غير يرحله مجازين
 او مع عقلا والعقلا متاخرين فلا يحرم في الصور لهما لان السيرة
 منسوبة اليه اما لو كان عقلا او بعض عقلا والبعض مجازين وتعلق العقلا
 حرم عليه لان السيرة منسوبة اليه ووجه انوما كساج كره المعتد
 انه خلاف الاول كما يحرم يمكن من الملك في المسجد لكن ليس له ولو غير
 جنب دخول الحاجه مع اذن مسلم بالغ او جليس قاض فيه المحرمه نظر
 ان جليس المفتي فيه للافتائه كذلك هو وهذا بالنسبة للمكاتب
 اما هو فيحرم عليه الجليس مع الحباية لانه مخاطب بالفرع خطاب
 عقاب ومثل ذلك العقارة من خصايصه وكذا بقية الامتياز
 دخوله المسجد اي مكتم فيه جنبا لانه يقع منه صلواته عليه ولم
 اصلا فلا يحرم عليه الملك فلو مكنت هو وزوجه في المسجد اذن
 لم يجز مجازيتها وكذا يجوز له وهما ما اراد ثم رجب عليه يبيع
 ويجب عليه ايضا ان يغسل ما يمكنه غسله من بدنه اذا الميسور لا يسقط
 بالمعصية على من ذكره هل يستثنى منه النبي يراجع ثم رايته في حاشية
 ع ش عيام وقضية اقتصاصه في الخضوصية على الملك انه صلوات الله
 عليه وسلم كونه في العرق منزلة المطلق هنا والمعصية اشارة الخرس
 مثل نطقه فيما عدا ثلاثة لصدقه في الحث والملاحة والظهاره ذلك لانه لا يراه
 واما الناطق فلا يعتد بشأته الا في ثلاثة مواضع في الاذن في الدخول والامان
 والامان

والاقتنا لا يقر هو كبر الهمزة على الهني وبهذه على الخبر المراد به الهني هذا اذا
 لم تحر الرواية والاعتقادات المتبعها للصلاة اي المتروكة فقط لانه لم يصلح
 الغافل والضابط ان يقر الا واجبا ولو جازج الصلاة ومنه لو نذر
 انه يقرأ قدما معيننا من القرآن فوقت معين واجنب وقد الظهور ان فانه
 يجب عليه ان يقرأ ما نذر في ذلك الوقت بقصد القرآن ويقاب عليه ثواب
 العاجب اهاج اذكار القرآن الاسوا وجد نطقه في غير القرآن كالعروس
 السلام ام لا على المعتد اي مطيعين **فان** نقل شيخنا الشيخ
 محمد البقري عن الشيخ العمري رحمه الله تعالى انه لما كان يريد ان يركب
 يقول هذه الكلمات اللهم اني اعوذ بك من الغضب ومن الكرب والركب
 ومن الرواية والمخطب الابا القصد اي عند وجود الصار في فمها
 كالحباية اهر حوس **فصل في احكام الفصل من فراغها**
 اي رفع حكمها اي ان اردت بالحباية السبب ان كانت حايضا
 اي بعد انقطاع حيزها او توسط اي او الفصل لتوسطها ولو
 كان الوطي محرما وهو كذا وان قيد في الروضة في باب صفة الوضوء
 بالروضة وجوهها ثم او الفصل بالنصب عطف على رفع او عكسه
 بان نوي رفع حدث كحوض اي وان كان ما نزهة لا يضره وقوعه منه
 كنية الرجل رفع حدث كحوض كالحناس غلطا واعتمد ذلك الشهاب
 م روتيه وله مخالفتي لبعض المتأخرين اهاج وبه جن في البيان اي
 ولو قصد المعنى الشرعي كما هو ظاهره اطلاق ثم روقاه الشرعي لكن
 خالفه وبعده قال فقال ان اراد حقيقة كل منهما الشرعية لم يصح
 اه واقره ع ش لاستلزامه رفع المطلق رفع المقيدة ورفع الما
 يستلزم رفع كل جزء من اجزائها هكذا عبروا وارايد بالجزء الجزئي لانه
 الذي تحت الماهية كما في ع ش عيام رفان وقع هذا التعليل اعني قوله
 لاستلزامه استلزامه كالزركين كالا رعي ذلك بان الحدث اذا اطلق
 انصرف للاصغر غالبا عا ان التعبيد غالبا يرفع الاشكال من اصله وايضا

تعلق بغيره
 المنع العجوزي في
 من عن التعبد كونه اصغر
 وان في قوله في العديمة
 هيته